هل تواجه مشكلة في قراءة هذا البريد الإلكتروني؟ عرض في المتصفح الخاص بك

العربية الصينية الإسبانية الروسية

مشاركة

يوليو 2019

في هذا العدد

- تطورات مكافحة الفساد
- موارد قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة
- مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك
- تطورات مراقبة الصادرات والعقوبات
- موارد التحقيقات العالمية
- المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

تطورات مكافحة الفساد

الإعلان عن تعيين نائب رئيس جديد لوحدة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة التابعة لوزارة العدل

في 29 يوليو 2019، تم اختيار كريستوفر سيسترو ليكون نائب رئيس وحدة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في قسم مكافحة الاحتيال التابع لوزارة العدل. سيسترو، الذي كان يشغل سابقًا منصب مساعد رئيس وحدة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، تولي منصب دانيال كان، الذي شغل منصب رئيس وحدة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة منذ عام 2016. وقد تم اختيار كان نائباً أول للرئيس في قسم مكافحة الاحتيال.

لمزيدٍ من المعلومات

- *صحيفة وول ستريت جورنال*

الحكم على مسؤول ميكرونيسي بالسجن لضلوعه في مخطط لغسل الأموال

في 29 يوليو 2019، تم الحكم على ماستر هلبرت، مسؤول حكومي ميكرونيسي سابق، بالسجن لمدة 18 شهرًا وثلاث سنوات من الإفراج تحت الرقابة بعد إقراره سابقًا بالذنب بالتآمر لارتكاب غسل الأموال. كما تناولت النشرة الحمراء سابقًا، شارك هلبرت في مخطط استمر عشر سنوات لتقديم مدفوعات فاسدة لضمان الحصول على عقود هندسية وعقود لإدارة المشاريع بقيمة تبلُغ 8 ملايين دولار أمريكي من حكومة ولايات ميكرونيسيا المتحدة. اعترف هلبرت، مساعد وزير الطيران المدني السابق في إدارة النقل والمواصلات والبنية التحتية في حكومة ولايات ميكرونيسيا المتحدة، بأن المخطط تم بين عامَي 2006 و2016، وأنه قبل مدفوعات فاسدة انتهاكًا لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة. واعترف المشترك في التآمر معه في المخطط، فرانك جيمس ليون، في وقتٍ سابق بالتآمر لانتهاك أحكام مكافحة الرشوة في قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة وتم الحكم عليه بالسجن لمدة 30 شهرًا.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

عدم الحكم على اللاعب السابق في الرابطة الوطنية لكرة السلة بالسجن في مخطط الفساد

في 17 يوليو 2019، تم الحكم على تشاك كونورز، لاعب سابق في الرابطة الوطنية لكرة السلة ومدرب مساعد في جامعة أوبرن، بالسجن لمدة كان قد قضاها بالكامل وعامين من الإفراج تحت الرقابة بعد اعترافه بقبول مدفوعات غير مشروعة كجزء من تحقيق فساد في كرة السلة في الجامعة. اعترف الشخص بأنه طلب 91.500 دولار في مدفوعات فاسدة من مستشار مالي -والذي كان يعمل دون علم الشخص كشاهد متعاون لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي- مقابل توجيه لاعبي كرة السلة في الجامعة إلى المستشار المالي. عقد الشخص اجتماعات بين اللاعبين والمستشار المالي وقدم بيانات كاذبة إلى اللاعبين فيما يتعلق بمؤهلات المستشار وترتيب تقديم مدفوعات غير مشروعة للاعبين وأسرهم لتشجيعهم على الإبقاء على المستشار. كجزء من عقوبته، يجب على الشخص مصادرة مبلغ

91,500 دولار في مدفوعات فاسدة وأداء 200 ساعة من الخدمة المجتمعية.

لمزيدٍ من المعلومات

- *Law360*الحكم
- البيان الصحفي لوزارة العدل، القبض

تبرئة المديرين التنفيذيين لشركة تكنولوجيا بالمملكة المتحدة في محاكمة الفساد

في 16 يوليو 2019، أثبتت هيئة محلفين في لندن عدم إدانة ثلاثة من المديرين التنفيذيين السابقين لشركة ساركلاد ليمتد، وهي شركة متخصصة في توريد التكنولوجيا بالمملكة المتحدة تركز على صناعة المعادن، في تهم التآمر بقصد الفساد والتآمر بقصد الرشوة. تم توجيه اتهامات للموظفين الثلاثة السابقين في شركة ساركلاد، مايكل سوربي وأدريان ليك وديفيد جاستس، بالموافقة على المدفوعات الفاسدة من خلال وكلاء خارجيين فيما يتعلق بأكثر من 25 عقدًا في الخارج.

قبل المحاكمة، أبرمت شركة ساركلاد اتفاق مقاضاة مؤجل مع مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة بالمملكة المتحدة في 6 يوليو 2016، والتي أقرت الشركة فيه بأنها أخفقت في منع القيام بدفع مدفوعات فاسدة، ووافقت على دفع ما يقرب من 8 ملايين دولار في رد المكاسب غير المشروعة والرسوم الجزائية. دفعت الشركة الأم لشركة ساركلاد ومقرها الولايات المتحدة، Heico Companies LLC، جزءًا من هذه الغرامة. وكان اتفاق المقاضاة المؤجل الذي أبرمته شركة ساركلاد هو ثاني اتفاق من نوعه يتوسط فيه مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة
- اتفاق المقاضاة المؤجل الذي أبرمته شركة ساركلاد والحكم وبيان الوقائع
- *صحيفة وول ستريت جورنال*
- *Law360*
- *رويترز*

مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة يضمن الإقرار بالذنب في قضية الفساد الخاصة بشركة يونا أويل

في 15 يوليو 2019، أقر باسل الجراح، مسؤول تنفيذي سابق بالمملكة المتحدة لشركة يونا أويل، وهي شركة للخدمات النفطية في موناكو، بأنه مذنب في خمس تهم بالتآمر لإعطاء مدفوعات فاسدة تتعلق بعقود يونا أويل لتوريد وتركيب خطوط الأنابيب في العراق. ويمثل الإقرار جزءًا من تحقيق مستمر يُجريه مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة بالمملكة المتحدة مع شركة يونا أويل الذي تم فتحه في مارس 2016. كما تناولت سابقًا النشرة الحمراء، كان التحقيق واسعًا، وقد تم التحقيق مع العديد من الأفراد والشركات المرتبطة بالنفط في هولندا والمملكة المتحدة إلى جانب الشركة. الجراح هو أول المدعى عليهم من الأفراد الذين أقروا بالذنب. ومن المقرر محاكمة المتهمين الثلاثة الآخرين، بول بوند وستيفن وايتلي وزياد عقل، في 13 يناير 2020.

لمزيدٍ من المعلومات

- صفحة قضية يونا أويل في مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة
- البيان الصحفي لمكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

اتهام الرئيس التنفيذي السابق للاتحاد الائتماني ورجل أعمال في نيويورك في مخطط فساد

في 11 يوليو 2019، أعلنت وزارة العدل أنها قد وجهت اتهامات إلى آلان كوفمان، الرئيس التنفيذي السابق وأمين صندوق اتحاد ميلروز الائتماني ومقره نيويورك، وكذلك توني جورجيتون، العميل السابق للشركة، بالتآمر والرشوة. ويُزعم أن جورجيتون زود كوفمان بالسكن المجاني والأموال لشراء مسكن شخصي مقابل موافقة كوفمان على منح جورجيتون وشركاته ملايين الدولارات كقروض جديدة وإعادة تمويل مواتي بقيمة 60 مليون دولار كقروض حالية.

ووفقًا لما ذكرته وزارة العدل، فإن المخطط الفاسد كان ينطوي على مزايا مربحة تم تبادلها بين المتهمين، بما في ذلك شراء جورجيتون لمنزل في أريحا في نيويورك عام 2010، حيث سمح لكوفمان بالعيش فيه بدون مقابل لمدة تزيد عن عامين. بالإضافة إلى ذلك، سعى كوفمان وحصل على موافقة من مجلس إدارة ميلروز لشراء حقوق تسمية لعقار تملكه شركة جورجيتون، ودفع ما يقرب من 2 مليون دولار لشركة جورجيتون على مدى فترة أربع سنوات مقابل حقوق تعتبر قيمتها 50,000 دولار فقط في السنة من قبل مدير التسويق في ميلروز.

يُزعم أيضًا أن كوفمان قد قبل الهدايا والإجازات إلى باريس وهاواي والسوبر بول لنفسه ولصديقته من شركة إعلامية في نيويورك مقابل شراء ميلروز لزيادة الإعلانات مع تلك الشركة. تسعى وزارة العدل إلى مصادرة عائدات المخطط من كل من كوفمان وجورجيتون.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *Law360*
- *نيويورك تايمز*

إدانة قاضي في ولاية تكساس بقبول مدفوعات غير مشروعة مقابل الأحكام المواتية

في 11 يوليو 2019، أدين رودولفو ديلجادو، وهو قاضي بولاية تكساس، من قبل هيئة محلفين فيدرالية بتهم متعددة من التآمر وقبول المدفوعات غير المشروعة وعرقلة العدالة. بعد التحقيق الذي أجراه مكتب التحقيقات الفيدرالي والذي اشتمل على محامي دفاع يرتدي جهاز تنصت، تم إلقاء القبض على ديلجادو في عام 2018 بعد قبول ما لا يقل عن ثلاثة مدفوعات غير مشروعة تصل إلى أكثر من 6,000 دولار في مقابل إصدار ثلاثة أحكام قضائية مواتية لعملاء المحامي. وقد أكد ديلجادو على أن المدفوعات غير المشروعة كانت مساهمات للحملات. تم وقف ديلجادو من ممارسة مهامه في مجلس القضاء بعد إدانته وسيتم الحكم عليه في 25 سبتمبر 2019.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- *Law360*
- *أسوشيتد بريس*

اتهام مسؤولين سابقين في بورتوريكو بالفساد

في 9 يوليو 2019، تم توجيه الاتهام لستة أفراد، من بينهم جوليا كيليهر، وزيرة التعليم السابقة في وزارة التعليم في بورتوريكو، وأنجيلا أفيلا ماريرو، نائب المدير التنفيذي السابق لإدارة التأمين الصحي في بورتوريكو، من قبل هيئة محلفين كبرى في بورتوريكو بتهمة التآمر وغسل الأموال والاحتيال عبر الاتصال البرقي المتعلقة بالمزاعم التي وجهت بشكل غير مشروع العقود الحكومية للشركات.

تزعم لائحة الاتهام المكونة من 44 صفحة أن كيليهر ضغطت على وزارة التعليم في بورتوريكو لترسية العقود على المقاول المحتمل شركة كولون آند بونسي، على الرغم من أن وزارة التعليم في بورتوريكو لم تطلب خدمات مثل تلك التي يقدمها المقاول. حصلت شركة كولون آند بونسي على عقد بقيمة 43,500 دولار وقد زاد لاحقاً إلى 95,000 دولار، تم استخدام جزء منها لدفع راتب مساعد كيليهر الخاص. وتزعم لائحة الاتهام كذلك أن أفيلا ماريرو كشفت بشكل غير مشروع عن معلومات الحكومة الداخلية للأفراد غير الحكوميين المرتبطين بشركة محاسبة في بورتوريكو، وقامت بتوجيه عقود بلغ مجموعها 2.5 مليون دولار للشركة ودفعت عمولات سرية للأفراد الذين ساعدوا في الحصول على العقود.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام
- *صحيفة وول ستريت جورنال*

اتهامات أخرى في قضية شركة بيترو إكوادور بالتآمر على قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

في 1 يوليو 2019، أمر قاضي فيدرالي أمريكي في المحكمة الإقليمية لمقاطعة جنوب فلوريدا بالولايات المتحدة باحتجاز المواطن الإكوادوري أرمينجول ألفونسو سيفالوس دياز بدون ضمان بانتظار محاكمته بتهم فساد متعددة. تم توجيه اتهامات لدياز والمدعى عليه المشترك جوزيه ميلكيز سيسنيوس ألركون، كلاهما من سكان فلوريدا، في مايو 2019، بالتآمر لانتهاك قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة والتآمر لارتكاب غسل الأموال وتسعة تهم تتعلق بغسل الأموال. وقد ساعد المتهمون على دفع مبلغ 4.4 مليون دولار أمريكي في مدفوعات فاسدة للمسؤولين في بيترو إكوادور، وهي شركة طاقة إكوادورية مملوكة للدولة. ووفقًا لما ذكرته وزارة العدل، أنشأ المتهمان شركة مقرها ميامي تسمى شركة أو آند جي للتوريدات الدولية لإخفاء المدفوعات غير القانونية لمسؤولي شركة بيترو إكوادور.

وحتى الآن، أقر أربعة أفراد بالذنب فيما يتعلق بالتحقيق مع شركة بيترو إكوادور. تم الحكم في العام الماضي على مارسيلو ريز لوبيز، محامي بيترو إكوادور السابق، بالسجن لمدة 53 شهرًا بسبب التآمر لغسل الأموال. وكما تناولت سابقًا النشرة الحمراء، في سبتمبر 2018، تم الحكم على مستشار مالي أمريكي، خوسيه لاريا، بالسجن لمدة 27 شهرًا بعد الإقرار بتهمة التآمر لغسل الأموال. لم يقر أحد المدعى عليهم، وهو فرانك روبيرتو، بالذنب؛ لذلك ما زالت قضيته معلقة.

لمزيدٍ من المعلومات

- لائحة الاتهام
- *مدونة قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة*

تسليط الضوء على مكافحة الفساد: جوائز المبلغين عن المخالفات

جوائز دود فرانك للمبلغين عن المخالفات

من الممكن أن تتراوح جوائز المُبلِّغين عن المخالفات -المنصوص عليها في قانون دود فرانك- بين 10 إلى 30 بالمائة من الأموال المُتحصّل عليها من العقوبات المالية في إجراء إنفاذ مؤهل تتجاوز قيمته أكثر من مليون دولار. تُنشر إشعارات الإجراءات المغطاة - إجراءات فرض العقوبات التي تزيد عن مليون دولار- على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية والبورصات ولجنة تداول السلع الآجلة، ويجب تقديم المطالبات في غضون 90 يومًا من هذا النشر.

منحت هيئة الأوراق المالية والبورصات 65 جائزةً للمُبلِّغين عن المخالفات بإجمالي 385 مليون دولار تقريبًا منذ أن بدأت العمل بنظام المكافآت لأول مرة في عام 2012. وبالمثل، منذ أن أصدرت لجنة تداول السلع الآجلة أول جائزة لها في عام 2015، منحت اللجنة أكثر من 90 مليون دولار للمُبلِّغين عن المخالفات. لا تفصح الوكالة عن هويات المبلغين عن المخالفات ولا عن التفاصيل

المتعلقة بالإجراءات المغطاة التي قدموا فيها المساعدة.

حصول أحد المُبلِّغين عن المخالفات إلى هيئة الأوراق المالية والبورصات على جائزة قدرها 500,000 دولار

في 23 يوليو 2019، أعلنت هيئة الأوراق المالية والبورصات أنها ستصدر جائزة للمُبلِّغين عن المخالفات بمبلغ 500,000 دولار للمقيم الأجنبي الذي يزودها بمعلومات أصلية تتعلق بسوء السلوك الذي حدث في الخارج. تم الإعلان عن الجائزة على الرغم من أن المبلغ عن المخالفات "لم يكن في وضع يسمح له" بتقديم مساعدة مستمرة طوال فترة تحقيق الوكالة.

لمزيدٍ من المعلومات

- الأمر الصادر عن هيئة الأوراق المالية والبورصات
- البيان الصحفي الصادر عن هيئة الأوراق المالية والبورصات

لجنة تداول السلع الآجلة تمنح المُبلغين عن المخالفات 2 مليون دولار

في 1 يوليو 2019، أعلنت لجنة تداول السلع الآجلة أن اثنين من المبلغين عن المخالفات سيحصلون على جوائز لتقديمهم "معلومات مهمة" إليها مما أدى إلى اتخاذ إجراء إنفاذ ناجح. يحصل كل مبلغ من المبلغين عن المخالفات "النموذجيين"، الذين قدموا معلوماتهم معًا، على مليون دولار مقابل مساعدته.

لمزيدٍ من المعلومات

- طلب لجنة تداول السلع الآجلة
- البيان الصحفي للجنة تداول السلع الآجلة

موارد قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة

للحصول على سجلٍ كاملٍ بجميع إجراءات الإنفاذ المتعلقة بقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، يُرجى زيارة المواقع الإلكترونية التالية المحتفَظ بها لدى الجهات التنظيمية الأمريكية:

- إجراءات الإنفاذ الخاصة بوزارة العدل (2019)
- حالات الرفض من وزارة العدل
- إجراءات الإنفاذ الخاصة بهيئة الأوراق المالية والبورصة

إجراءات الإنفاذ الخاصة بالصادرات، والعقوبات، والجمارك

توجيه اتهامات إلى شركة صينية ورئيسها وثلاثة من مديريها بالتآمر للاحتيال على الولايات المتحدة والتهرب من العقوبات

في 23 يوليو 2019، اتهمت هيئة محلفين فيدرالية كبرى أربعة مواطنين صينيين وشركة صينية لانتهاكهم قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية (IEEPA) وبالتآمر لخرق ذلك القانون والاحتيال على الولايات المتحدة والتآمر لانتهاك القيود المفروضة والتهرب منها وتجنبها بموجب لوائح عقوبات نشر أسلحة الدمار الشامل (WMDPSR) والتآمر لغسل السندات النقدية.

تتضمن لائحة الاتهام اتهامات ضد شركة Dadong Hongxiang للتنمية الصناعية المحدودة، بالإضافة إلى رئيستها ما شياوهونغ، والمدير العام تشو جيانشو، ونائب المدير العام هونج جينهوا، والمدير المالي لوو تشانوكسو باستخدام أكثر من 22 شركة واجهة لإجراء معاملات مالية غير مشروعة نيابة عن كيانات كوريا الشمالية الخاضعة للعقوبات التي زعم أنها تشارك في نشر أسلحة الدمار الشامل.

ووفقًا للائحة الاتهام، تتضمن الأعمال الأساسية التي تقوم بها شركة Dadong Hongxiang للتنمية الصناعية المحدودة التجارة مع كوريا الشمالية، بما في ذلك مؤسسة كوريا كوانغسون المصرفية التي مقرها كوريا الشمالية، وهي كيان مدرج في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة. تم تعيين مؤسسة كوريا كوانغسون المصرفية لتقديم الخدمات المالية بالدولار الأمريكي لبنك تانتشون التجاري ومؤسسة هيوكسين الكورية للتجارة، كلاهما لديه علاقات وثيقة مع شركة كوريا التجارية لتطوير التعدين، كيان يزعم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أنه الموزع الرئيسي لأسلحة كوريا الشمالية. وتنص لائحة الاتهام على أنه بعد تعيين مؤسسة كوريا كوانغسون المصرفية، تآمرت ما وموظفوها لإنشاء أو الحصول على عدد من الشركات الواجهة في الجزر العذراء البريطانية وسيشيل وهونج كونج، من بين ولايات قضائية أخرى، لإكمال المعاملات بالدولار الأمريكي والتهرب من العقوبات. ويُزعم أن ما وموظفيها سيقومون بفتح حسابات بأسماء الشركات في البنوك الصينية التي تحتفظ بحسابات مراسلة في الولايات المتحدة، ثم استخدم هذه الحسابات لإجراء معاملات غير قانونية بالدولار الأمريكي والتي تم تمويلها أو ضمانها من قبل مؤسسة كوريا كوانغسون المصرفية.

تواجه ما وتشو وهونغ ولوو عقوبة قصوى مدتها 20 عامًا في السجن وغرامة قدرها مليون دولار على انتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية، وعقوبة أقصاها السجن خمس سنوات وغرامة قدرها 250,000 دولار على التآمر لانتهاك ذلك القانون والاحتيال على الولايات المتحدة، وبحد أقصى 20 سنة في السجن وغرامة قدرها 500,000 دولار للتآمر لغسل السندات النقدية.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام

إدانة مهندس كهربائي بالتآمر للتصدير غير القانوني لرقائق أشباه موصلات مع تطبيقات توجيه الصواريخ إلى الصين

في 2 يوليو 2019، أدانت هيئة محلفين الأستاذ السابق في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس (UCLA)، يي تشي شيه فيما يتعلق بنظام تصدير رقائق أشباه موصلات عالية الطاقة إلى الصين بشكلٍ غير قانوني دون الحصول على الترخيص المطلوب من مكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة. تم إدانة شيه بعدد 18 تهمة من التآمر لانتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية والاحتيال عبر البريد أو الاحتيال عبر الاتصال البرقي والتوقيع على إقرار ضريبي كاذب وتقديم بيانات كاذبة إلى وكالة حكومية والتآمر للحصول على وصول غير مصرح به إلى جهاز كمبيوتر محمي للحصول على المعلومات. يواجه شيه عقوبة بحد أقصى السجن 219 سنة في السجن الفيدرالي.

ووفقًا للبيان الصحفي الصادر عن وزارة العدل، تآمر شيه وشريكه في التآمر كيت آن ماي للاحتيال على شركة أمريكية من خلال شراء دوائر الميكرويف المتكاملة الموحدة المصممة خصيصًا حسب الطلب، والتي لا يمكن استخدامها إلا في الولايات المتحدة. أخفى شيه وماي حقيقة أنهم خططوا لإرسال دوائر الميكرويف المتكاملة الموحدة، التي تحتوي على العديد من التطبيقات العسكرية، إلى الصين دون الحصول على التراخيص المطلوبة. وتم شحن دوائر الميكرويف المتكاملة الموحدة إلى شركة شينجدو جاستون تيكنولوجي، وهي شركة صينية كان شيه رئيسًا لها وهي مدرجة في قائمة الكيانات التابعة لوزارة التجارة.

ربطت وزارة العدل هذه القضية "بمبادرة الصين" التي تهدف إلى مكافحة القرصنة وسرقة الملكية الفكرية والتهديدات الأمنية الأخرى التي تنص عليها إجراءات الدولة الصينية التي تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام الجديدة الثانية
- *Law360*

اعتراف المسؤول التنفيذي لشركة التصدير بانتهاك العقوبات الأمريكية ضد إيران

في 19 يوليو 2019، أعلنت وزارة العدل أن مواطنة إيرانية، ماهين مجتهدزاده، أقرت بالذنب فيما يتعلق بانتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية من خلال تصدير أجزاء توربينات الغاز من الولايات المتحدة إلى إيران بشكل غير قانوني. شغلت السيدة/ مجتهدزاده منصب الرئيس والمدير الإداري لشركة إيتكو ش.م.ح، وهي شركة تصدير توفر قطع توربينية بديلة لشركات توليد الطاقة في الشرق الأوسط. في المرافعة، اعترفت السيدة/ مجتهدزاده بأنها عملت مع الشركات الكندية والألمانية لانتهاك العقوبات الأمريكية وإمداد أكثر من 3 ملايين دولار أمريكي من أجزاء توربينات الغاز المصنعة إلى إيران. ويُزعم أن مجتهدزاده طلبت من الشركات الكندية والألمانية شراء قطع الغيار من الولايات المتحدة ثم إعادة توجيهها إلى العملاء في إيران.

تواجه مجتهدزاده السجن لمدة تصل إلى 20 عامًا وغرامة تصل إلى مليون دولار. سيتم الحكم عليها في 12 نوفمبر 2019. أقر بالفعل اثنان من شركاء مجتهدزاده في التآمر، أولاف تيير وماجتابا بيريا، بالذنب. وتم الحكم على تيير بالسجن لمدة 24 شهرًا ومن المقرر أن يتم الحكم على بيريا في 14 أغسطس 2019.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- الاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة

وزارة العدل تعلن عن تسليم مواطن إيراني وإلغاء الاتهامات ضد اثنين آخرين من الإيرانيين لتصدير ألياف الكربون من الولايات المتحدة إلى إيران

في 16 يوليو 2019، أعلنت وزارة العدل عن لائحة اتهام تشتمل على ثلاث تهم موجهة إلى ثلاثة مواطنين إيرانيين - بهزاد بورغاناد وعلي رضا شكري وفرزين فردمنش - تتعلق بانتهاكات قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية المتعلقة بالتصدير والتآمر لتصدير ألياف الكربون من الولايات المتحدة إلى إيران. تحتوي ألياف الكربون على تطبيقات في تخصيب اليورانيوم والقذائف والهندسة الفضائية. تم القبض على بورغاناد في ألمانيا وتسليمه إلى الولايات المتحدة حيث وصل في 15 يوليو 2019. ولكن ما زال شكري وفردمنش طلقاء.

ووفقًا للائحة الاتهام، تآمر بورغاناد وشكري وفردمنش، بين عامي 2008 و2013، لتصدير ألياف الكربون من الولايات المتحدة إلى إيران في ثلاث مناسبات. في المناسبة الناجحة الوحيدة، عمل شكري مع شريك في التآمر تركي لترتيب شحن ألياف الكربون من الولايات المتحدة وتوجيه الشحنة عبر أوروبا ودبي والإمارات العربية المتحدة للوصول إلى إيران. اعترضت السلطات الخارجية الشحنتين الأخرين في طريقهما من الولايات المتحدة إلى إيران.

تم توجيه اتهامات بالتآمر لانتهاك قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية وتهمتي انتهاك ومحاولة انتهاك نفس القانون إلى بورغاناد وشكري وفردمنش. تبلغ عقوبة كل تهمة بحد أقصى السجن لمدة 20 سنة.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام
- *Law360*

اعتراف مسؤول تنفيذي في شركة فيرجينيا للمأكولات البحرية ببيع لحم الكابوريا الأجنبي وهو يحمل ملصق "منتج أمريكي" بشكلٍ غير مشروع.

في 18 يوليو 2019، اعترف مايكل بي كاسي في محكمة فيدرالية بوضع ملصق "منتج أمريكي" على لحم كابوريا أجنبي تبلغ قيمته ملايين الدولارات بشكلٍ غير مشروع. يشغل مايكل كاسي منصب نائب رئيس قسم التسويق والعمليات في شركة كاسي للمأكولات البحرية ("شركة كاسي للمأكولات البحرية") التي تقوم بشراء ومعالجة وتغليف ونقل وبيع منتجات المأكولات البحرية، بما في ذلك سرطان البحر الأزرق.

ووفقًا للائحة الاتهام، تآمر مايكل كاسي، صاحب ورئيس شركة كاسي للمأكولات البحرية، مع جيمز كاسي، خلال الفترة من 2010 إلى 2015 على الأقل لوضع ملصق على ما لا يقل على 367,765 رطلاً من لحم الكابوريا المستورد من الصين وإندونيسيا وتايلاند وفيتنام وأمريكا الوسطى والجنوبية يقول بأنها لحوم أمريكية الأصل. ووفقًا للبيان الصحفي الصادر عن وزارة العدل، اعترف مايكل كاسي بعلمه أن موظفي شركة كاسي للمأكولات البحرية قد تم توجيههم لإعادة تعبئة لحم الكابوريا الأجنبي في حاويات تحمل ملصق "منتج أمريكي" أو وضع ملصقات "منتج أمريكي" على الملصقات التي تحمل وسم "منتج صيني" و"منتج برازيلي". بالإضافة إلى ذلك، اعترف مايكل كاسي بأن جزءًا من المؤامرة كان لشراء لحم كابوريا أجنبي مخفض يُشار إليه باسم "المُخفّض" لأنه كان يقترب أو يتجاوز تواريخ "أفضل استخدام" المنشورة، "إعادة تكييف" اللحم بإعادة البسترة ثم بيعه كسرطان أزرق يحمل ملصق "منتج أمريكي". بلغت قيمة لحم الكابوريا بالجملة والذي يحمل ملصق خاطئ 4,324,916 دولار.

تمثل هذه القضية جزءًا من الجهود المستمرة التي يبذلها مكتب إدارة إنفاذ القانون الوطني في الإدارة الوطنية لشؤون المحيطات والغلاف الجوي التابعة لوزارة التجارة، مع إدارة الأغذية والعقاقير ومكتب التحقيقات التابع لوزارة الأمن الوطني وشرطة فرجينيا البحرية ووزارة العدل، لاتخاذ إجراءات صارمة ضد وضع ملصقات خاطئة على لحم الكابوريا. تبلغ العقوبة القصوى للتآمر لوضع ملصقات خاطئة على لحم الكابوريا السجن لمدة خمس سنوات وغرامة تصل إلى نصف الكسب الإجمالي من الجريمة.

لمزيدٍ من المعلومات

- البيان الصحفي لوزارة العدل
- لائحة الاتهام

رفع دعوى ضد شركة إطارات لاسترداد 5.7 مليون دولار من الرسوم غير المدفوعة لشحنات الصين التي لم يتم الإبلاغ عنها

في 15 يونيو 2019، أقامت وزارة الأمن الوطني وإدارة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية دعوى قضائية في المحكمة الأمريكية للتجارة الدولية للحصول على أكثر من 5.7 مليون دولار من شركة كاتانا ريسينج ("كاتانا") لعدم الإبلاغ عن الأسعار المدفوعة على واردات الاطارات صينية الأصل. تزعم الشكوى أن شركة كاتانا قدمت فواتير غير دقيقة تفيد بأن الأسعار أقل من سعر الشراء الفعلي لشحنات إطارات 386 إطارًا بين عامي 2009 و2012، مما يؤدي إلى عدم دفع الرسوم الوقائية والرسوم الجمركية العادية ورسوم صيانة الميناء ورسوم معالجة البضائع. وتم تصميم الإطارات المستوردة لمركبات الركاب والشاحنات الخفيفة، وبالتالي كانت خاضعة لنسبة من الرسوم الجمركية *على أساس القيمة* العادية تبلغ 3.4 في المائة أو 4 في المائة بالإضافة إلى الرسوم الوقائية العالمية بموجب الإعلان الرئاسي رقم 8414 الصادر في سبتمبر 2009.

ووفقًا للشكوى، أثناء التدقيق من قبل إدارة الجمارك وحماية الحدود، قدمت كاتانا إفصاحًا مسبقًا بشأن الرسوم غير المدفوعة، ولكن فور علمها من إدارة الجمارك وحماية الحدود أنها مدينة بما يزيد عن 5.7 مليون دولار في الرسوم غير المدفوعة، أكدت على عدم قدرتها المالية على الدفع. وبعد تقديم القوائم المالية والميزانية العمومية والعائدات الضريبية إلى إدارة الجمارك وحماية الحدود في مايو 2019، توقفت كاتانا عن التواصل مع إدارة الجمارك وحماية الحدود ولم ترد على عدة طلبات للحصول على تنازل متجدد عن قانون التقادم.

لمزيدٍ من المعلومات

- الشكوى
- *Law360*

تطورات الصادرات والعقوبات والجمارك

إدارة ضوابط تجارة الدفاع تسعى للحصول على تعليقات عامة حول توحيد إعفاءات الأنظمة المتعلقة بالتجارة الدولية في الأسلحة

في 26 يوليو 2019، أعلنت إدارة ضوابط تجارة الدفاع التابعة لوزارة الخارجية أنها تسعى، كجزء من الجهود المستمرة لتنظيم الأنظمة المتعلقة بالتجارة الدولية في الأسلحة، للحصول على تعليق عام على كيفية تسهيل وتوضيح إعفاءات الأنظمة المتعلقة بالتجارة الدولية في الأسلحة. وتهدف إدارة ضوابط تجارة الدفاع إلى دمج الإعفاءات المختلفة في فصل تنظيمي واحد، ولا تهدف إلى توسيع أو إزالة الإعفاءات المحددة ما لم تكن متكررة.

تحديدًا، تسعى إدارة ضوابط تجارة الدفاع إلى الحصول على تعليقات بشأن: (1) ما هي الإعفاءات، إن وجدت، المتكررة أو التي يمكن دمجها؛ و(2) ما هي الإعفاءات، إن وجدت، التي تحتوي على لغة تتسبب في غموض كبير أو تعوق الاستخدام المقصود من الإعفاء؟ يجب تقديم التعليقات في 26 أغسطس 2019.

لمزيدٍ من المعلومات

- إشعار السجل الفيدرالي

الرئيس ترامب يصدر أمرًا تنفيذيًا جديدًا بفرض عقوبات على الأشخاص الذين يهددون السلام والأمن والاستقرار في مالي

في 26 يوليو 2019، أصدر الرئيس ترامب أمرًا تنفيذيًا جديدًا بعنوان "حظر الملكية وتعليق دخول أشخاص معينين يساهمون في الوضع في مالي"، والذي يستهدف الأفراد أو الكيانات التي تهدد العملية الديمقراطية والسلام العام والأمن والاستقرار في مالي. أعلن الأمر التنفيذي حالة طوارئ وطنية بسبب تكرار الانتهاكات لترتيبات وقف إطلاق النار عملاً باتفاقية السلام والمصالحة لعام 2015 وتوسيع نطاق الأنشطة الإرهابية وتكثيف الاتجار بالمخدرات والبشر وانتهاكات حقوق الإنسان واحتجاز الرهائن والهجمات ضد المدنيين وقوات الدفاع والأمن المالية وغيرها من القوات الأمنية الدولية الموجودة.

يصرح الأمر التنفيذي بفرض عقوبات على الأشخاص الذين تم تحديد أنهم مسؤولين عن أو يتورطون أو يشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال أو سياسات تسهم في انتهاكات وقف إطلاق النار أو الأنشطة الإرهابية أو الاتجار أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الهجمات ضد المدنيين أو قوات الدفاع أو المعوقات الإنسانية المساعدة وتجنيد الجنود من الأطفال أو الرشوة أو المعاملات الفاسدة. كما أنه يفوض العقوبات ضد الأفراد أو الكيانات المملوكة التي يملكها هؤلاء الأشخاص الخاضعين للعقوبات أو يسيطرون عليها أو يتصرفون نيابة عنها.

لمزيدٍ من المعلومات

- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- الأمر التنفيذي

وزارة الخزانة تفرض عقوبات على شبكة التخصيب النووي العالمية الإيرانية

في 18 يوليو 2019، أضاف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية سبعة كيانات وخمسة أفراد إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص للمشاركة في شبكة عالمية تقوم بشراء المواد الحساسة للبرنامج النووي الإيراني. واستخدمت الأفراد والكيانات التي شكلت الشبكة الشركات الواجهة في بلجيكا والصين لشراء المواد الخاصة بالشركة الإيرانية لتكنولوجيا الطرد المركزي (TESA)، التي تنتج أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها منظمة الطاقة الذرية لإيران.

ووفقًا للبيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، أنشأ سهيل طالبي وأفسانة كريمي عادغاني من الشركة الإيرانية باختر رعد سپاهان شبكة من الشركات لشراء الألومنيوم المطلوب للاستخدام في أجهزة الطرد المركزي الإيرانية من الصين. أبرم أديجاني وطالبي صفقات للحصول على الألومنيوم من خلال مكتب شركة باختر في بلجيكا، المعروف باسم شركة تي أيه دبليو يو للهندسة الميكانيكية والتجارة ("TAWU BVBA"). ثم أنشأ طالبي شركة في الصين، وهي شركة سانمينج سينو-يورو للاستيراد والتصدير ("سانمينج سينو-يورو")، لتسهيل معاملات الألمنيوم بقيمة تزيد عن 2.5 مليون دولار مع شركة هينان جيايوان لصناعة للألمنيوم المحدودة في الصين ("هينان جيايوان"). ثم رتبت سانمينج سينو-يورو لشحنات الألومنيوم إلى إيران. تم تعيين طالبي وأديجاني وبختار وTAWU BVBA وسانمينج سينو-يورو وهينان جيايوان وفقًا للأمر التنفيذي 13382 على أنهم يقدمون الدعم للشركة الإيرانية لتكنولوجيا الطرد المركزي. كما تم تعيين محمد فخرزاده، المدير التجاري للشركة الإيرانية لتكنولوجيا الطرد المركزي وفقًا للأمر التنفيذي 13382.

بالإضافة إلى ذلك، تم تعيين شركة سابيز كو، بالإضافة إلى مديرها الإداري، سالم بورجي، وممثلها مهدي نجافي، وفقًا للأمر التنفيذي 13382 للتعاقد مع الشركات الصينية لشراء المواد المعدنية لاستخدامها في آلات الطرد المركزي للغاز الإيراني. وقد تم أيضًا إدراج شركة Suzhou Zhongsheng Magnetic Company Limited في الصين وشركة Suzhou A-One Special Alloy Co., Ltd للتعاقد مع شركة سابيز كو لتوفير المواد المعدنية.

لمزيدٍ من المعلومات

- إشعار الويب الخاص بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية
- البيان الصحفي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية

تنبيه العميل: وزارة التجارة تعلن أنها تخطط لإزالة استثناء المستخدمين النهائيين المدنيين من الترخيص

أعلنت وزارة التجارة في أوائل شهر يوليو أنها تخطط لإزالة استثناء المستخدمين النهائيين المدنيين من الترخيص من أنظمة إدارة الصادرات (EAR). وقد تم الإعلان في تقرير "جدول الأعمال الموحد للإجراءات التنظيمية والقانونية" في الإدارة ولم يتم الإفصاح عن أي تفاصيل أخرى مهمة أو تاريخ متوقع للإزالة.

لا يُعد استثناء المستخدمين النهائيين المدنيين من الترخيص استثناءً مطبقًا على نطاق واسع في قائمة رقابة الصادرات في أنظمة إدارة الصادرات. ومع ذلك، فهي تسمح بالتصدير غير المرخص لعدد من العناصر الخاضعة للرقابة لأسباب "الأمن القومي" "بشرط أن تكون العناصر موجهة إلى المستخدمين النهائيين المدنيين للاستخدامات المدنية النهائية في مجموعة البلدان د:1"، وهي: مجموعة البلدان التي تضم الصين. تتضمن أمثلة العناصر التي قد يتم تصديرها حاليًا تحت المستخدمين النهائيين المدنيين أنواعًا محددة من المحامل وأشباه الموصلات ومعدات إنتاج أشباه الموصلات ومواد لإنتاج أشباه الموصلات وأجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والأنظمة الصوتية والمعدات والمواد البصرية ومعدات الرادار والأنظمة البحرية ومعدات إنتاج محركات الطائرات المدنية. ويصرح الاستثناء أيضًا بإصدار عدد صغير من التقنيات والبرامج المتعلقة بالعديد من هذه العناصر للمواطنين الصينيين وغيرهم من الأجانب.

على الرغم من أن الإشعار لم يوضح أساس وزارة التجارة لخطتها لإزالة الاستثناء، فمن المحتمل أن يكون الإجراء استجابة لمتطلبات قانون إصلاح مراقبة الصادرات بأن تقوم وزارة التجارة بمراجعة سياسات ترخيص إصلاح مراقبة الصادرات فيما يتعلق بالصادرات التي تشمل البلدان الخاضعة لحظر الأسلحة، مثل الصين.

في الوقت الحاضر، لا يزال استثناء المستخدمين النهائيين المدنيين من الترخيص ساريًا. وقد يرغب أولئك الذين يستخدمون هذا الاستثناء من عناصر التصدير أو تقنية الإصدار أو البرامج في إعداد وتقديم طلبات الترخيص إلى مكتب الصناعة والأمن، في حالة الموافقة، يُسمح لهم بالاستمرارية التشغيلية.

من غير المرجح أن تكون إزالة الاستثناء من الترخيص هذا هو التعديل الوحيد في أنظمة إدارة الصادرات الذي يؤثر على الترخيص

والالتزامات الأخرى المتعلقة بالصادرات وإعادة التصدير إلى، وعمليات النقل داخل، الصين والدول الأخرى. ووفقًا لذلك، يجب على الشركات المشاركة في تجارة أو نقل السلع أو البرامج أو التقنية الخاضعة لأنظمة إدارة الصادرات متابعة التطورات في هذه المنطقة عن كثب لضمان الامتثال واستمرارية الأعمال.

لمزيدٍ من المعلومات

- تنبيه العميل الصادر عن اكن غمب
- إشعار مرحلة القاعدة النهائية
- استنتاج المراجعة التنظيمية للأمر التنفيذي 12866

موارد التحقيقات العالمية

- الإمارات العربية المتحدة تسمح بنسبة 100% من الملكية الأجنبية في مختلف القطاعات
- وزارة التجارة تعلن أنها تخطط لإزالة استثناء المستخدمين النهائيين المدنيين من الترخيص
- مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يصدر قاعدة نهائية مؤقتة تمدد متطلبات الإبلاغ عن المعاملات المرفوضة إلى الشركات خارج قطاع الخدمات المالية: تنتهي فترة التعليق في 22 يوليو 2019
- برامج الامتثال المؤسسي الفعالة الآن أكثر أهمية في تحقيقات مكافحة الاحتكار الجنائية

المشاركة في مشاريع الكتابة والتحدث

إذا كنت ترغب في دعوة محاميّي اكن غمب للتحدث في شركتك أو مع مجموعتك حول قانون مكافحة الفساد أو الامتثال أو الأمن السيبراني أو الإنفاذ والسياسة أو غير ذلك من مواضيع التحقيق والامتثال الدولية، فيُرجى الاتصال بجايمي شيلدون على الرقم + 1 202.407.3026 أو التواصل عبر البريد الإلكتروني.

مزيد من المعلومات للمحامين المشتركين في التحقيقات العالمية وممارسة الامتثال.

المحررون التنفيذيون
بول دبليو بتلر
كريستيان ديفيس

محررو تطورات مكافحة الفساد
ستانلي وودوارد
ميليسا تشاستانغ
آن كولكر
أبيغيل كوهلمان
إليزابيث روزين
مايكل فايرز

محررو مراقبة الصادرات وتطبيق العقوبات والجمارك

سوزان كين
كريس تشامبرلين
سارة كيروين
جنيفر ثونم

ترجمات النشرة الحمراء إلى اللغات الصينية والروسية والعربية والإسبانية
متاحة على أساس مؤجل. يُرجى التحقق من خلال
الروابط الموجودة أعلاه أو روابط الطبعات المؤرشفة أدناه للاطلاع على الطبعات المترجمة السابقة.

الطبعات المؤرشفة | الطبعات المؤرشفة—العربية | الطبعات المؤرشفة—الصينية | الطبعات المؤرشفة—الإسبانية | الطبعات المؤرشفة—الروسية

akingump.com

حقوق الطبع والنشر © لعام 2019 محفوظة لشركة اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي جميع الحقوق محفوظة. الإعلان للمحامين. تُوزع هذه الوثيقة للاستخدام المعلوماتي فقط؛ لا تشكل نصيحة قانونية ويجب عدم استخدامها على هذا النحو. النتائج السابقة لا تضمن نتائج مماثلة. شركة اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي التي تُزاول أعمالها تحت اسم اكن غمب إل إل بي هي شركة محدودة المسؤولية في نيويورك، وهي مُرخّصة ومُنظمة من قبل سلطة تنظيم المحامين بموجب رقم 267321. قائمة الشركاء متاحة للمطالعة في الطابق الثامن، ميدان تين بيشوبس، لندن E1 6EG. لمزيدٍ من المعلومات حول اكن غمب إل إل بي، أو اكن غمب ستراوس هاور وفلد إل إل بي، أو الكيانات الأخرى ذات الصلة التي تعمل ضمن شبكة شركة اكن غمب في جميع أنحاء العالم، يُرجى الاطلاع على صفحة الإشعارات القانوني.